الأمم المتحدة

A/AC.183/PV.268

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة **٢٦٨**

الجمعة، ٢٩ تشرين الثاني،نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد فال ..... (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اليوم تعقد اللجنة جلسة رسمية للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ باء بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

يشرفني ويسعدني أن أرحِّب بالسيد يان كافان رئيس الجمعية العامة، والسيد يانغ ينغفان رئيس مجلس الأمن، والسيد إقبال رضا وكيل الأمين العام ورئيس مكتب الأمين العام ممثلا الأمين العام، والسيد كيثامباراناثان ماهندران رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، والسيد فاروق قدومي رئيس الإدارة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثل فلسطين، والسيد توليامييني كالومو، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية.

أود أيضا أن أرحِّب بممثلي الدولي الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وكل هؤلاء الذين تكرموا بقبول دعوة اللجنة إلى الاشتراك في هذه الجلسة الرسمية.

والآن أدعو جميع الحاضرين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة تكريما لذكرى جميع الذين قدموا أرواحهم في سبيل قضية الشعب الفلسطيني وعودة السلام في المنطقة لصالح جميع السكان.

التزم أعضاء اللجنة الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أقوم بواجبي السار للإدلاء ببيان نيابة عن اللجنة.

للمرة الخامسة والعشرين تجتمع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في مناسبة رسمية في إطار الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهو يوم أعلنته الجمعية العامة قبل رُبع قرن، من الألفية الفائتة، بغية تذكيرنا، على الأقل مرة كل عام وبالوقار المطلوب، بأن المجتمع الدولي ينبغي أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-73396 (A)

يركِّز انتباهه ويعبئ طاقاته ويسخِّر الوسائل المتاحة له لوضع نهاية حاسمة لمعاناة الشعب الفلسطيني.

إن الإعلان بأن الحالة مأساوية حقا هو مجرد تكرار للواقع، حيث أن الشعب الفلسطيني تعرَّض على مدى عقود للمعاناة والعقاب والإذلال من كل نوع وهذا نتيجة مباشرة للإخفاق في إنشاء الدولة العربية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، جنبا إلى جنب مع الدولة اليهودية في فلسطين التاريخية. إذاً ما برح الفلسطينيون لخمسة وخمسين عاما محرومين من دولة، والعديدون منهم محرومون من الأرض والمأوى. والأمل هو وحده الذي يعيش فيهم ويثبِّت أقدامهم ويمكنهم من التمسك بالأمل في أن يكون بمقدورهم يوما ما في المستقبل غير البعيد من استعادة جميع حقوقهم المغتصبة، وبصفة خاصة حق تقرير المصير، وقبل كل شيء حقهم في أن يعيشوا حياة عادية وسلمية في بلدهم.

وعلى الرغم من أن عملية مدريد للسلام التي بدأت في عام ١٩٩١ واتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣ أعطت الأمل بأن السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط غدا في المتناول، يبدو للأسف أن الأحداث التي تلت ذلك لم تحترم الالتزامات المعرب عنها مرارا. وتزداد خيبة الأمل والإحباط إزاء البطء في إحراز تقدم أو إزاء عدم تحقيق تقدم بتاتا. هذه المشاعر تأججت بكل قوتها في أعقاب الزيارة التي تنم عن استفزاز التي قام بها السيد شارون، وبعد ذلك قائد المعارضة الإسرائيلية، للحرم الشريف في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ التي أطلقت المشاهد المرعبة التي نشهدها بسخط وعجز والتي نتج عنها مئات القتلى وآلاف الجرحى بين الفلسطينيين أساسا لكن أيضا بين الإسرائيليين.

ولا شك في أن السبب الأصلي لتلك الحالة هو احتلال إسرائيل لأراض فلسطينية وإدامة هذا الاحتلال عن طريق أعمال غير شرعية تتخذها الدول القائمة بالاحتلال وتنطوي على تواتر العقوبات الفردية والجماعية وعمليات الحصار وحظر التجول وتدمير البنية الأساسية والاعتقال والاحتجاز وهدم المنازل وتدمير الممتلكات الخاصة الأخرى وتخريب المزارع والسعي بدون هوادة إلى تطبيق سياستها الاستيطانية وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والغارات المميتة ونهب البلدات الفلسطينية ومعسكرات اللاجئين. وكل هذه الأعمال الإجرامية تخلف وراءها أعدادا كبيرة من الضحايا الأبرياء وخاصة من النساء والأطفال الذين يُطلق عليهم، على نحو يخلو من الاحترام، ''الأضرار التبعية''.

إن المعاناة التي لا تطاق والأعمال الانتقامية الجماعية غير الإنسانية المفروضة ظلما على السكان المدنيين الفلسطينيين وحاليا على موظفي المساعدة الإنسانية أيضا تشكِّل دونما شك انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتصلة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب وللالتزامات الواضحة جدا المطلوب من إسرائيل، أرادت أم لم ترد، احترامها كما تأكد في مؤتمر جنيف للأطراف المتعاقدة السامية بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

وإحدى أكثر وقائع هذه الانتهاكات مأساوية، وهي واقعة أُدينت بالإجماع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تتمثل في مقتل موظف تابع لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، كانت قوات الدفاع الإسرائيلية قد أصابته بعيار ناري، ثم حالت دون وصول سيارة إسعاف لتقديم المساعدة العاجلة التي ألحت في طلبها الأمم المتحدة.

ويزيد من هذه الحالة الفاجعة تعقيدا أن الاقتصاد الفلسطيني في حالة يُرثى لها، حيث نجد أن الفقر والبطالة يزدادان زيادة مطردة، وأن قطاعي الصحة العامة والمرافق

الصحيـــة يتصدعـــان والســـلطة الفلســـطينية تتفتـــت. والفلسطينيون، بـدلا مـن أن يركـزوا جـهودهم علـى البنـاء وتطوير دولة ديمقراطية، يكافحون من أجل البقـاء. وكمـا لاحظـت منظمـة الأغذيـة والزراعـة بحـزن أن الفقـر المدقـع وانعدام الأمن الغذائي يلحقان الضرر البالغ بالملايين وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وإذا كـانت المجاعة لم تصبح بعـد واسـعة الانتشـار، فإن الفضل في ذلك يعود إلى وكالة الأمـم المتحـدة لإغاثـة وتشغيل اللاجئـين الفلسـطينيين في الشـرق الأدنى (أونـروا)، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غـير الحكوميـة، ووكالات المساعدة والغوث. ونحن ممتنون لها على مساعدتها الإنسانية التي توفرها في ظل ظروف بالغة الصعوبـة. ويتـم أحياناً تقديم هذه المساعدة في ظروف تعرِّض للخطر أرواح موظفيها، كما شـهدنا قبـل بضعـة أيـام عندمـا تـوفي أحـد موظفي أونـروا. ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه ينبغـي تشـجيع المساعدة وتكثيفها باسم جميع السكان المعنيين.

وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة، وربما بسببها، يعمل المجتمع الدولي على التوصـل إلى اتفـاق بشـأن الرؤيـة المحـددة في قـرار مجلـس الأمـن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وفي خطـة بيروت للسلام. ووفقاً لتلك الخطة، يجب أن يشتمل أي حل نهائي على إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تتعايشـان ضمـن حدود آمنة ومعترف بها.

وتعمل لجنة الوساطة الرباعية بتصميم وعلى أساس خطة مبدئية ستتوج بإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة بحلول عـام ٢٠٠٥. والسـمات الرئيسـية لتلـك الخطـة واضحـة، ولكنها لأسباب غير معروفة لم تنفذ بعد.

ولذلك، حـان الوقـت لكـي تتخـذ قيادتـا الطرفـين والمجتمع الدولي قرارات جريئة وصعبة، تتمشى مع المصـالح المعنية، وأن تتصرف بالتفـاني والشـجاعة والإرادة السياسـية التي يتحلى بها رجال الدولة العظام.

ويجب أن تكون التدابير الأمنية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بما يتحقـق مـن تقـدم علـى الصعيـد السياسـي والإنسـاني والاقتصـادي، وفقـاً للاقتراحـات الـتي قدمـها الأمـين العـام وأيدتها اللجنة الرباعية. ومن الواضح أنه لا ينبغي بعد اليوم أن يكون من حق المتطرفين في كلا المعسكرين إفساد ترتيب الأولويات وجعل العملية السلمية رهينة في أيديهم.

وكما قيل مراراً وتكراراً، فإن اللجنة تديـن جميـع الأعمـال الإجراميـة والإرهابيـة، سـواءً كـانت أعمـال قتـل عشوائية أو متعمدة، انتقائية أو تبعية، أو انتحاريـة أو مـهام موجهـة ضـد أهـداف معينـة، وبغـض النظـر عـن مـن هـم الضحايـا أو الظـروف أو الدوافـع، سـواءً كـانت حقيقيـة أو ظاهرة أو خَفِيّة.

وفي ضوء هذه الحالة، يتعين على المجتمع الـدولي أن يضطلـع بـالالتزام المطلـق بمسـاعدة الطرفـين علـى اسـتئناف المفاوضات. وعندما يحين الوقت، يمكنه أن يقوم بدور حاسـم في تحديد شروط التسوية النهائية وإيضاح طريقة تحقيقها على أساس الخطة المبدئية الـتي أشـرت إليـها آنفـا ووفقـاً لقـرارات مجلـس الأمـن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

كمـا أن الأفـق السياسـي، الـذي يتمثـل علـى وجـه التحديـد في إقامـة دولـة فلسـطينية ذات سيادة ضمـن حـدود عام ١٩٦٧ تكون القـدس الشـرقية عاصمتـها، ينبغي تحديـده بوضوح من البدايـة، كمـا ينبغي تحديـد الإطـار الزمـني لتنفيـذ مختلـف المراحـل. ولا غـنى عـن تعـاون الطرفـين تعاونـاً تامـاً. وينبغي أن يقبلا بدون أية شروط أُسس العملية وأساليبها، وكذلك الوجود الدولي للمراقبة والتحقق على الأرض.

وبدلاً من أن تكون العملية السلمية موضوعاً للمناورات السياسية، خاصة مع اقتراب الانتخابات، ينبغي أن يضمنها مجلس الأمن بقرار بموجب الفصل السابع من الميثاق. وينبغي أن يقيَّم تنفيذ هذا القرار بتقارير منتظمة تقدم إلى هيئتي الأمم المتحدة الرئيسيتين، الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويتمشى هذا النهج مع موقف اللجنة وموقف الجمعية العامة تجاه المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، إلى أن يجري حلها من جميع جوانبها بفعالية وعلى نحو ملموس.

وستواصل اللجنة، من جانبها، النهوض بولايتها بنفس التصميم ما دامت الحالة تتطلب ذلك. ويحدونا أمل صادق في أن تصبح دولة فلسطين واقعاً في القريب العاجل، وستكون عضواً دائم العضوية في الأمم المتحدة، بوصفها بلداً ديمقراطياً يعيش في سلام مع دولة إسرائيل.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أرحب بوجود السيد يان كافان، رئيس الجمعية العامة، والسيد وانغ ينغفان، رئيس مجلس الأمن، بيننا هنا اليوم. وأود أيضاً أن أشكرهما على ما أظهرا من اهتمام بعمل اللجنة وعلى الاهتمام القوي الذي أظهراه بمشاكل الشرق الأوسط المستمرة للأسف.

وأود أيضاً أن أرحب بوجود السيد إقبال رضا، وكيل الأمين العام ومدير مكتب الأمين العام كوفي عنان، الذي لم يتمكن للأسف من الانضمام إلينا. وأود أن أطلب من السيد رضا أن ينقل إلى الأمين العام مدى تقديرنا لدعمه السخي لأنشطة اللجنة، وكذلك جهوده التي لا تكل وجهود منسقه الخاص للعملية السلمية في الشرق الأوسط.

وفي حين أننا نشيد بالعمل الممتاز الذي أنجزته اللجنة الرباعية بالفعل، أود أن أكرر الإعراب عن امتنان اللجنة العميق لشركائها المعتادين ، ألا وهم جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمات أخرى. فمشاركتها في هذا اليوم يدلل على رغبتها في مواصلة وتعزيز تعاونها معنا، وهو تعاون مفيد وذو منفعة متبادلة.

وبنفس الروح، أود أن أشير إلى وجود العديد من سفراء الدول وممثليها معنا، الذين أرسل رؤساء دولهم وحكوماتهم رسائل تضامن مع الشعب الفلسطيني. وأود أن أبرز أيضاً مشاركة ممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. ونحن نرحب مرة أخرى بمشاركتهم المثمرة مع اللجنة.

باختصار، أود أن أشكر جميع الذين انضموا إلينا هنا، ليتسنى لنا جميعاً، بوصفنا الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الإقليمية، ومجتمع المنظمات الحكومية الدولية والوكالات والمجتمع المدني، أن نحقق استعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وهي شرط أساسي مسبق لإحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

وبالإضافة إلى الرسالة العالمية لعيد الشكران، الذي احتُفل به يوم أمس، والذي توافق لحسن الحظ – فيما يتعلق بتقديم الشكر – مع رسالة رمضان التي هي رسالة إنسانية بنفس القدر، تتركز على فضائل التسامح والمشاركة والتضامن الأساسية، فإن الاحتفال بهذا اليوم الدولي، في يوم الجمعة هذا، التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، يمثل وعياً جديداً باستشهاد الفلسطينيين. وهذا اليوم الدولي يجسد لحظة التزام خاصة تجاه قضية دولة فلسطينية تعيش في وئام مع كل جيرانها. حتى تكون كلمات ألبير كامو المأثورة تعبيرا صادقا في كل الأوقات، حيث يقول ”لن يكون الرد على العنف بالعنف بعد الآن في نوبات الانفعال التي تتفاقم وتنفي لغة الرشد البسيطة“ – وبعبارة أخرى، لغة العدل والسلام والأخوة.

ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس الجمعية العامة، صاحب السعادة السيد يان كافان.

السيد كافان (الجمهورية التشيكية)، رئيس الجمعية العامة (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أشارك في هذه الجلسة الرسمية بصفتي رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. إن الجمعية العامة اعترافا منها بالحاجة إلى تعزيز وتشجيع الجهود المبذولة لدعم الشعب الفلسطيني، دعت في قرارها ٣٢/٤٠ باء المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، إلى الاحتفال بيوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، باعتباره اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وقد وفر هذا الحدث للمجتمع العالمي، على مر السنين، فرصة لتجديد التزامه بدعم الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة.

ولا تزال قضية فلسطين أقدم مسألة لم تحسم حتى الآن، على جدول أعمال منظمتنا. ففي هذا اليوم من عام ١٩٤٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) الذي يقسم فلسطين إلى دولتين، دولة عربية ودولة يهودية في إطار اتحاد اقتصادي بينهما. وكان من المفترض أن توضع القدس تحت نظام دولي خاص. وهذه الخطة لم تنفذ قط برمتها، بيد أنه من المشجع أن نلاحظ أن ترتيب الدولتين أصبح الآن أساسا مقبولا بصورة عامة لأي حل ناجع لقضية فلسطين، وهو ما تأكد في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

وخلال عقد التسعينات، وعلى الرغم من التوقعات العالية في ذلك الوقت، لم تحقق اتفاقات أوسلو واتفاقات التنفيذ اللاحقة الأمل المعقود عليها في إحلال السلام والأمن في المنطقة. وكان المزيج المدمر من الإخفاق في تنفيذ تلك الاتفاقات والتفاهمات، والتدهور المطرد في الحالة، والأعمال الاستفزازية في الميدان، هو الذي أدى إلى اندلاع الانتفاضة الحالية في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين، ما زلنا نشهد تصاعدا متواصلا في أعمال العنف، الأمر الذي نجم عنه الكثير من الألم والمعاناة والدمار. والمفجع أكثر من هذا وذاك، هو أن أعدادا كبيرة من المدنيين الأبرياء على الجانبين فقدوا أرواحهم وجرح الآلاف منهم. وفي غضون عامين فقد شهدنا أيضا انهيارا كاملا للعملية السياسية.

وكانت الجمعية العامة شديدة الانشغال بالتطورات الحاصلة في الميدان. فالغارات الإسرائيلية المتكررة داخل المناطق التي لم تعد خاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة، وعمليات الإغلاق الداخلية والخارجية للأراضي الفلسطينية، تعني أن العديد من الفلسطينيين يعيشون الآن تحت حصار عسكري، علاوة على حصار اقتصادي ماحق. وخلال الشهور الـ ١٢ الماضية، اجتمعت الجمعية العامة ثلاث مرات في دورات استثنائية طارئة لبحث الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة وفي بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعبر المجتمع الدولي عن معارضته الشديدة للاغتيالات التي تنفذ خارج نطاق القضاء ضد المشتبه فيهم من المناضلين الفلسطينيين، والمعروفة بأنها توقع خسائر واسعة النطاق بين المدنيين، وعن معارضته للاحتجازات التعسفية والاستخدام المفرط للقوة، وهدم المنازل، ومواصلة الأنشطة الاستيطانية، وكذلك معارضته لأعمال الإرهاب التي يرتكبها المتطرفون الفلسطينيون، والتي أدت إلى وفاة مدنيين إسرائيليين.

إن إحساس الفلسطينيين بالألم والإحباط والغضب أمر مفهوم، ولكن أساليب الرعب والتفجيرات الانتحارية تأتي بنتائج عكسية. ومثال على ذلك، ففي حين أن الهجمة الإرهابية التي ارتكبت مؤخرا ضد مدنيين إسرائيليين في أحد الفنادق في مباسا، والتي قتل فيها أيضا عدد من المدنيين الكينيين، ستلقى إدانة لها ما يبررها من العالم بأسره، فإن القضية الفلسطينية لن تتقدم قيد أنملة - بل على النقيض من

ذلك. والتصاعد اللانهائي للعنف لن يحقق السلام ولا الأمن ولا الرخاء. ومبعوثة الأمين العام الشخصية للشؤون الإنسانية، السيدة كاثرين برتيني، بعد زيارتها للمنطقة في آب/أغسطس ٢٠٠٢، أكدت على الطبيعة الخطيرة والمتفاقمة للأزمة الإنسانية التي أخذت تتكشف في الضفة الغربية وغزة. ومحنة الفلسطينيين الذين يعانون الآن معدلا للبطالة يناهز ٥٠ في المائة، ومستويات فقر تقترب من ٦٠ في المائة، تشكل لنا جميعا مصدر قلق عميق.

ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، كعادتها منذ سنوات عديدة، وعلى الرغم مما تعانيه من قصور خطير في التمويل، تواصل الاضطلاع بدور حيوي في توفير خدمات الإغاثة الأساسية. وينبغي لمجتمع المانحين أن يساعد الوكالة بكل السبل الممكنة لكي تكون قادرة على مواكبة احتياجات اللاجئين الفلسطينيين المتزايدة.

وقد تم التسليم اليوم على نحو لا لبس فيه بأنه ما من بديل للاستئناف الفوري للمفاوضات السياسية الإسرائيلية – الفلسطينية، استنادا إلى الشرعية الدولية، واستعداد كل طرف لأن يراعي بالكامل احتياجات ومصالح الطرف الآخر. والتغلب على الريبة والشك، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية، وإنهاء العنف، واستئناف محادثات السلام، ينبغي أن تكون المقتضيات الحتمية في المرحلة الراهنة. والسلام الشامل والعادل والدائم، يمكن، بل ويجب، إرساؤه على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، التي تجسد مبادئ الأرض مقابل السلام والحل القائم على وجود دولتين.

والرئيس السادات، في خطابه الشهير الذي ألقاه في الكنيست، أوضح أنه ”ليس هناك سلام يمكن أن يُبنى على احتلال أرض الآخرين“، وأنه

”في غياب حل عادل للمشكلة الفلسطينية، لن يكون هناك السلام الدائم والعادل الذي يصر عليه العالم بأسره“.

ولا يزال العالم يصر على نفس الشيء، ومع ذلك، وكما أتيحت لي الفرصة لألمس بنفسي، فانعدام الثقة يتزايد باستمرار على الجانبين، كما أن العنف، وليس السلام، أصبح الشغل الشاغل في جداول أعمال اليوم. ومن الواضح أن الفلسطينيين لن يتقبلوا على الإطلاق احتلال أرضهم إلى ما لا نهاية، وسيواصلون الكفاح من أجل استقلالهم الوطني، لأن طموحاتهم الوطنية قوية مثل طموحات الإسرائيليين. ولكل منهما الحق في أن يكون له دولة، وهو ما أكدته الأمم المتحدة بوضوح قبل ٥٥ عاما. ويسعدني أن الأمم المتحدة ما زالت تصر اليوم على هذا الحق.

ومع ذلك، وبغية تحقيق تقدم ملموس، فمن الضروري أن تشارك أطراف ثالثة مشاركة مثمرة. ونؤيد تأييدا كاملا المشاركة المستدامة عن الوثيقة من جانب الأمين العام كوفي عنان والسير تيرجي رويد لارسن، منسقه الخاص للعملية السلمية في الشرق الأوسط في الجهود الرامية إلى استئناف العملية السياسية. وهما يعملان بالتنسيق مع اللجنة الرباعية الدبلوماسية للوسطاء الدوليين، وأرجو أن يعطي زعماء المنطقة، وبخاصة الأطراف المعنية بشكل مباشر، فرصة للجنة الرباعية. وأعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي استكشاف جميع فرص السلام على النحو الواجب. والحق أنه رغم المأزق الحالي، فلا يزال باستطاعتنا أن نتصور طريقا إلى الأمام.

وفي الأشهر الماضية، عملت اللجنة الرباعية مع الطرفين على رسم خريطة طريق مصممة بحيث تفضي بهما إلى مائدة المفاوضات ثم إلى تسوية نهائية تشمل إنشاء دولة فلسطينية خلال السنوات الثلاث القادمة. وقد سبق أن

ذكرت مبدأ الأرض مقابل السلام، الذي ينبغي أن يكون ضمن أسس أية تسوية سلمية، وندرك جميعا أن هذا الجانب كان متضمنا في المبادرة السلمية التي أقرتها الدول العربية في مؤتمر القمة الذي عقدته في بيروت في آذار/مارس الماضي. وبالمثل، لا يزال مجتمع المانحين الدولي يضطلع بدور حاسم للغاية في تزويد الشعب الفلسطيني بالمساعدة الاقتصادية التي تشتد الحاجة إليها. ونشجع مجتمع المانحين على زيادة مختلف أشكال الإغاثة والمساعدة الطويلة الأجل المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في هذا الوقت العصيب.

وكما يعي المشاركون، تنظر الجمعية العامة بعد ظهر اليوم في بند جدول أعمالها. المعنون ''قضية فلسطين''. وبوصفي رئيس الجمعة العامة، أود أن أؤكد من جديد موقف الجمعية، وهو أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تحمل مسؤولية دائمة عن قضية فلسطين إلى أن تحسم بفعالية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإلى أن تتعايش دولتان مستقلتان، إسرائيل وفلسطين، في سلام، جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها ويتم احترامها. وتقع علينا جميعا مسؤولية ضمان تحقيق هذا الهدف.

وأود أن أختتم بياني بأن أشيد باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ولدى تنفيذ اللجنة للولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة، فقد قدمت اللجنة ولا تزال تقدم إسهامات جوهرية صوب إرساء السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وأتمنى للجنة كل النجاح في مهمتها الهامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس الجمعية العامة على جهوده الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين وللدعم الثابت من جانب الجمعية العامة لهذه القضية النبيلة.

أعطي الكلمة الآن للسيد وانغ ينغفان، رئيس مجلس الأمن.

السيد وانغ ينغفان (الصين)، رئيس مجلس الأمن، (تكلم بالصينية): أود أولا أن أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الدعوة الكريمة الموجهة إليّ بوصفي رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، لكي أشارك في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويسرني بالغ السرور أن أشارك في هذا الحدث الخاص بالفعل، الذي يثبت المجتمع الدولي من خلاله دائما تضامنه مع الشعب الفلسطيني، فضلا عن التزامه بالتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين.

وكما يدرك المشاركون، شارك مجلس الأمن طيلة عقود في جهود تستهدف التوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، يجدر بي أن أذكر أن ثلاثة من قراراته، وهي القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومؤخرا القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، اعتُرف بها عالميا بوصفها أسس أي حل سياسي دائم للصراع.

وخلال العام الماضي كان من دواعي عميق انزعاجنا جميعا تصاعد العنف والخسائر الفاجعة في الأرواح من الجانبين والتدبير الواسع النطاق في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويرصد المجلس بدقة شديدة الحالة في الميدان والجهود الرامية إلى وقف العنف. ويستمع إلى إحاطات إعلامية دورية كل شهر من الأمين العام وممثليه ويظل باستمرار على علم بالتطورات في المنطقة.

وفي ١٢ آذار/مارس اتخذ المجلس قراره ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وفي هذا القرار الهام، أكد المجلس لأول مرة رؤيته لمنطقة تتعايش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها. وطالب المجلس أيضا بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما فيها جميع الأعمال

الإرهابية والاستفزاز والتحريض والتدمير وطالب الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وقادتهما بالتعاون في تنفيذ خطة عمل تينت وتوصيات تقرير ميتشيل بغية استئناف المفاوضات حول تسوية سياسية.

ومما يقلق المجلس، التردي المتزايد للحالة، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية في إسرائيل والهجمات العسكرية في المناطق الفلسطينية. وضمن الجهود المستمرة لوقف دائرة العنف المفزعة ولتثبيت استقرار الحالة، اتخذ المجلس مجموعة من القرارات والبيانات الرئاسية الهامة، داعيا إلى وقف إطلاق النار وسحب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية وإنهاء جميع أعمال العنف والعودة إلى العملية السياسية.

ويعرب المجلس أيضا في مناسبات عديدة عن قلقه الشديد إزاء الحالة الإنسانية المريعة للشعب الفلسطيني ويحث إسرائيل على الامتثال للقانون الإنساني الدولي واحترامه واتخاذ التدابير الواجبة للمساعدة على تخفيف حدة الكارثة الإنسانية.

وعلى مدى السنة، دعّم المجلس جهود المجتمع الدولي، بما فيها جهود اللجنة الرباعية وغيرها الرامية إلى مساعدة الطرفين على تجنب المواجهة واستئناف المفاوضات الجادة. وفي هذا الصدد، رحب المجلس بمبادرة السلام التي طُرحت في مؤتمر قمة بيروت لجامعة الدول العربية. ويشعر المجلس بقوة أنه ينبغي لحكومة إسرائيل وللسلطة الفلسطينية أن يتعاونا تعاونا كاملا مع اللجنة الرباعية ومع سائر الجهود المبذولة وأن يعملا بدأب على التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين بناء على قرارات المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وقد وضعت اللجنة الرباعية خريطة طريق مفصلة. لتحقيق هذا الهدف. ويراودنا أمل كبير في أن يقبل الجانبان الخطة. والمجلس، من جانبه، على استعداد لمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين في هذا المسعى الصعب. ويجب على حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن يعملا معا وأن يساعد كل منهما الآخر في القضاء على جميع التهديدات الموجهة إلى السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد أنه يجب أن تتحقق رؤية دولة مستقلة ذات سيادة لفلسطين وأنه ينبغي أن توجد دولة فلسطين إلى جانب إسرائيل في سلام وأمن.

والمجلس على وعي تام أيضا بجسامة الأزمة الإنسانية في الميدان وبأن تقديم مختلف أشكال المساعدات إلى الشعب الفلسطيني أمر مُلِّح. والضروري الآن هو العمل الغوثي المنسق والمستدام من جانب مجتمع المانحين والأمم المتحدة الذي سيساعد على تخفيف المعاناة الشديدة للفلسطينيين.

وفي هذه الفترة العصيبة، سنواصل دعم الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام السيد كوفي عنان. ونحن على ثقة من أن سلطته السياسية والأدبية ومشاركته الكثيفة مع الأطراف سيكون لها تأثير عميق على محاولات إنقاذ العملية السياسية. ويقدر مجلس الأمن أيضا المشاركة البناءة للمجتمع الدولي في السعي إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين. ومن خلال تفاني الجميع في العمل، يمكن، بل وينبغي لهذا الصراع الذي دام عقودا من الزمن، أن ينتهي، وأن يحل السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وفي الختام أود أن أؤكد للمشاركين، بالنيابة عن كل أعضاء مجلس الأمن، أن المجلس سيواصل تحمل مسؤولياته بموجب الميثاق فيما يتعلق بقضية فلسطين. ورغم العقبات والصعاب الجسام والتوترات الشديدة، سنبقى ملتزمين تماما بالهدف النهائي لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط لما فيه خير الأطراف المعنية كافة، بما في ذلك الشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس مجلس الأمن على الجهود التي يبذلها المجلس من أجل إقرار تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع.

أعطي الكلمة للسيد إقبال رضا، وكيل الأمين العام رئيس مكتب الأمين العام، الذي سيتلو بيان الأمين العام، السيد كوفي عنان، الموجَّه إلى هذا الاجتماع.

السيد رضا (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتلو عليكم بيان الأمين العام.

”يسرني أن أشارككم الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ويؤسفني أشد الأسف أنني لم أتمكن من المشاركة في الاحتفال شخصيا. وأعرب عن امتناني للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتوجيه الدعوة لي، وأهنئ اللجنة على ما تقوم به من عمل هام وعاجل.

”وهذا اليوم للتضامن هو يوم للحداد والحزن. فالخسائر البشرية والمادية التي تكبدها الشعب الفلسطيني خلال العامين الماضيين تمثل كارثة بكل معنى الكلمة. كما أن الوضع البائس القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد أبقى المنطقة بأسرها في حالة أزمة مستمرة لأكثر من سنتين، ولا تلوح في الأفق نهاية لها. وقد سقط مئات الضحايا، معظمهم من الفلسطينيين، وإن كان من بينهم إسرائيليون أيضا. ومن المؤسف، ومن غير المقبول أن كثيرا من الضحايا كانوا من الأطفال.

”وكثيرا ما عمدت السلطات الإسرائيلية إلى استخدام القوة بصورة مفرطة وغير متناسبة، فضلا عن عمليات الإعدام من دون محاكمة، والاحتجاز التعسفي والترحيل وإجراءات العقاب الجماعي مثل هدم المنازل. وهذه الأعمال لا تؤدي إلا إلى تأجيج الغضب واليأس والرغبة في الانتقام. وفي الوقت نفسه، فإن الهجمات الإرهابية القاسية والمدمرة التي يتعرض لها المدنيون الإسرائيليون، بما فيها الهجمات الانتحارية، قد أودت بحياة أعداد كبيرة من الأبرياء، وأصابت أعدادا أكبر بجروح. وهذه الأعمال لا تؤدي إلا إلى انتكاس القضية الفلسطينية. وكانت النتيجة التي أفضت إليها هذه الأعمال على الجانبين هي التدمير الكامل تقريبا لإيمان أي من الجانبين بأن على الجانب الآخر شريكا حقيقيا في السعي من أجل سلام عادل.

”ومنذ شهر آذار/مارس الماضي، أعيد احتلال كبريات مدن الضفة الغربية في خضم العمليات العسكرية الإسرائيلية. وأدى الدمار الواسع النطاق إلى إصابة النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالشلل، مما أسفر عن أزمة إنسانية بدأ العالم الخارجي من فوره في تقدير أبعادها. كما أن عمليات الإغلاق الصارمة وفرض حظر التجول زادت من اختناق الاقتصاد الفلسطيني وأحالت حياة الآلاف من الأسر الفلسطينية إلى كفاح قاس من أجل البقاء يوما بيوم. وتقلصت بشكل حاد قدرة السلطة الفلسطينية على القيام بمهامها. وظل الرئيس عرفات محتجزا في آخر مبنى لا يزال قائما في مقره في رام الله. بل وتتردد أنباء عن خطط لطرد الرئيس عرفات من الضفة الغربية – وهو أمر لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبله.

”ورغم هذا التردي إلى حلقة لا نهاية لها فيما يبدو من أعمال القتل والتدمير، ثمة عملية موازية من التقدم الدبلوماسي والسياسي. فهناك اليوم توافق عالمي في الآراء بشأن الحل الذي من

شأنه أن يلبي الاحتياجات الجوهرية للجانبين على حد سواء ويحظى بأوسع تأييد دولي. تلك هي الرؤية التي تتوخى قيام دولتين التي أكدها قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وقبلتها جميع الأطراف. ويتطلب تحقيق هذا الهدف وقف جميع أعمال العنف تماما، بما فيها جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير، وهو أيضا ما طالب به المجلس في الفقرة الأولى من آخر قراراته ذات الصلة، وهو القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢).

”ومن خلال الاتصالات التي جرت في الميدان وفي عواصم العالم، تسعى اللجنة الرباعية للوسطاء الدوليين إلى المساعدة في دفع الأطراف بعيدا عن المواجهة وفي اتجاه استئناف العملية السياسية. وفي اجتماعنا في نيويورك في ١٧ أيلول/سبتمبر، اتفق رؤساء اللجنة الرباعية على خريطة طريق لتحقيق تسوية نهائية، تتضمن إقامة دولة فلسطينية، خلال ثلاث سنوات. ونحن على اتصال مستمر بالأطراف لكي نضع معها التفاصيل الدقيقة لخريطة الطريق، ونحثها بقوة على أن تسارع بالسير في هذا الطريق. وتعاوننا في جهودنا القوى الإقليمية وغيرها من القوى المهتمة بالأمر، ويثلج صدرنا مبادرات مثل مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله التي أقرها مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في بيروت في آذار/مارس الماضي.

”وأود أن أقول هنا مرة أخرى، إن التقدم المستدام لا يمكن أن يتحقق إلا إذا اتخذت خطوات متزامنة بشأن الجوانب الأمنية والاقتصادية والإنسانية والسياسية للصراع. ولا يمكن أن يكون هناك حل يفرض بالقوة. ولا يمكن إحراز تقدم دائم بدون أن يكون هناك أفق سياسي واضح، أي تسوية نهائية محددة بوضوح ومقبولة للجانبين.

”إن إصلاح المؤسسات الفلسطينية أمر أساسي، لمصلحة الشعب الفلسطيني في المقام الأول. ولكن، لكي يكون الإصلاح راسخا ويؤدي إلى نتائج ملموسة، لا بد أن تقابله إجراءات إسرائيلية تهيئ أوضاعا مؤاتية لاستئناف النشاط الاقتصادي الفلسطيني. ويشمل ذلك إبرام اتفاق أمني فلسطيني – إسرائيلي يكفل إنهاء كافة أشكال العنف، والانسحاب من المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، والتوقف فورا عن أنشطة الاستيطان، ورفع كل القيود المفروضة على تحرك السكان والسلع والخدمات الأساسية، وتسديد كل العائدات المعلقة لضريبة القيمة المضافة وإيرادات الجمارك المستحقة للسلطة الفلسطينية.

”وفي غضون ذلك، يظل الشعب الفلسطيني في حاجة ماسة للمساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ، كما أشارت كاثرين بيرتيني، التي زارت المنطقة بوصفها مبعوثي الإنساني الشخصي، بوضوح في تقريرها. واستمرت الجهات المانحة الدولية تسهم بسخاء في وقت الحاجة الشديدة هذا حتى انتهت الأزمة واستقرت الحالة. وينبغي للحكومة الإسرائيلية الآن تنفيذ التزاماتها المعلنة، ورفع القيود وتوفير سبل الوصول بلا قيود لقوافل المساعدات الإنسانية والبعثات الإنمائية للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة.

”ولقد ظلت الأمم المتحدة تحاول أن تؤدي ما عليها، ليس أقله من خلال وجود مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي،

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من الهيئات. وأهم ذلك، أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ظلت تضطلع بدور محوري في التعامل مع الاحتياجات المتصاعدة لمجتمع اللاجئين.

”وفي إطار اللجنة الرباعية، يواصل منسق الأمم المتحدة الخاص للعملية السلمية في الشق الأوسط، تيري رود لارسن، العمل بصورة وثيقة مع الأطراف ومع مختلف ممثلي المجتمع الدولي في دعم عملية السلام وتنسيق المساعدة الدولية.

”وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتجديد التزامي بالعمل مع جميع الأطراف حتى التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للمسألة الفلسطينية، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠١) ومبدأ الأرض مقابل السلام. ومع الجهود المكثفة لنا جميعا، سيأتي اليوم، عاجلا وليس آجلا، الذي يتسنى فيه للشعب الفلسطيني التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير وإقامة دولة ذات سيادة تسمى فلسطين.“

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد إقبال رضا وكيل الأمين العام ورئيس ديوان الأمين العام وأطلب منه أن ينقل للأمين العام، السيد كوفي عنان صادق شكرنا على بيانه الهام وعلى جهوده الشخصية الدؤوبة لإيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى دعمه الثابت لعمل لجنتنا.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ناصر القدوة، المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة والذي سيتلو رسالة من السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الفلسطينية.

السيد القدوة (فلسطين): أشكر لكم حضوركم اليوم. وأتشرف بتلاوة رسالة السيد الرئيس ياسر عرفات الموجهة لهذا الاحتفال الرسمي الذي يقام بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”نحييكم جميعا، ونحن نحتفل اليوم ومعنا كل محبي وأنصار الحرية والعدالة والسلام والإنسانية في العالم، باليوم العالمي للتضامن مع شعبنا الفلسطيني، الذي أُقر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٧ من قِبَل الجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتبر يوما عالميا للتضامن مع النضال العادل لشعبنا، تعبيرا وتجسيدا لعدالة قضية ونضال شعبنا التحرري، وحقه المقدس والمشروع في نيل الحرية والاستقلال، ورفضا للظلم والقهر والمعاناة التي يمثلها الاحتلال الإسرائيلي، والذي ما زال يحرم شعبنا من استعادة وممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، التي أكدتها الشرعية الدولية في قراراتها العديدة.

”ويأتي الاحتفال بهذا اليوم التضامني هذا العام والشعب الفلسطيني يعيش ظروفا صعبة ومأساوية غير مسبوقة. فمنذ ٢٨ أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠٠، إعادت إسرائيل احتلال معظم أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى جانب إلغاء الاتفاقات وعدم تنفيذ التفاهمات. وأصبحت مناطقنا بانتوستانات إذلالية منفصلة عن بعضها البعض، وبناء السور الواقي الذي صادر من منطقة واحدة ٨٣ ٠٠٠ دونم من أخصب مناطقنا الزراعية، بالإضافة لحائط برلين الجديد حول القدس، ومنع الفلسطينيين في الضفة وغزة من الذهاب للصلاة في

أماكنهم المقدسة المسيحية والإسلامية. واستخدمت إسرائيل ولا تزال تستخدم مختلف أسلحة ترساناتها، بما فيها المحرمة دوليا، في محاولة لقهر إرادة شعبنا، ولمحاولة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وتدمير ونسف وتخريب البنية التحتية لشعبنا، في مدننا وقرانا ومخيماتنا ومناطقنا كلها، وتحويلها إلى كانتونات محاصرة تماما، وتصعيد عسكري بكل أنواع الأسلحة والدبابات والطائرات والمجترات والبوارج، برا وجوا وبحرا.

''والهدف هو تدمير جميع فرص التوصل إلى السلام، سلام الشجعان الذي وقعناه مع شريكنا الراحل إسحق رابين الذي اغتالته هذه القوة المتطرفة في إسرائيل.

''إن هذا الاحتلال الذي تخضع له مدننا وقرانا ومخيماتنا والمترافق بعمليات التوغل والقصف والاغتيالات والتدمير والهدم، وارتكاب المذابح بحق المدنيين، ومجزرة جنين ورفح ونابلس وطولكرم وخان يونس والخليل وغزة وقلقيلية، أدى إلى إحداث دمار شامل للبنية التحتية التي ساعدتنا دول العالم لإعادة بنائها خلال السنوات الماضية، وإلى شل مختلف مناحي الحياة عبر إلحاق الدمار بالمرافق المختلفة الشعبية والرسمية، وتعطيل عمل مؤسسات السلطة المدنية والأمنية والحياتية، بما فيها الطبية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية وغيرها، وآخرها إعادة احتلال والسيطرة على بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور.

''إن هذا الاحتلال الجديد خلق، كما أشارت إلى ذلك مختلف الهيئات الدولية، وضعا إنسانيا بالغ الخطورة نتيجة تدمير الاقتصاد الفلسطيني وزيادة معدلات الفقر والبطالة إلى نسب مرتفعة خطرة، وصلت في قطاع غزة إلى ٧٠ في المائة من السكان وإلى حوالي ٥٥ في المائة من السكان في الضفة الغربية، خاصة مع استمرار إسرائيل بعدم دفع أموالنا التي تحتجزها من ضرائبنا، منذ أكثر من ٢٧ شهرا. ووصل الأمر إلى حد تعطيل عمل المؤسسات الإنسانية الدولية، وإطلاق النار على أفرادها والتي ذهب ضحيتها أحد العاملين في وكالة الغوث وإصابة عاملة أخرى في الأسبوع الماضي، وكذلك عدد آخر من الصحافيين وممثلي الهيئات الطبية والدولية.

''إن هذه الحرب المسعورة المستمرة منذ أكثر من سنتين يجب أن تدفع المجتمع الدولي إلى التحرك إلى ما هو أبعد من بيانات الشجب والأسف والتنديد، والانتقال إلى مرحلة ممارسة الضغط الفعال على الحكومة الإسرائيلية لوقف عدوانها وإنهاء احتلالها والعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة التي يجب أن تحترم وتطبق في كل مكان في العالم بشكل متماثل. ومن المؤسف أن إصرار الحكومة الإسرائيلية على إفشال جميع جهود التهدئة، وعرقلة إعادة إطلاق عملية السلام لم يقابل بما يستحق من موقف حازم لفرض احترام قرارات الشرعية الدولية التي لم تحترمها إسرائيل على الإطلاق، مما يستدعي وجود ضمانات لتنفيذ الاتفاقات.

''إن المعادلة لحل الصراع وإنهائه أصبحت واضحة للجميع، خاصة للأطراف والقوى المعنية بنجاح السلام في منطقتنا. فتحقيق سلام الشجعان وبناؤه في منطقتنا، وإيجاد حل نهائي عادل ومقبول للصراع الدائر فيها لإنهاء الاحتلال والاستيطان

الإسرائيلي غير الشرعي بمختلف أوجهه ومعاييره، في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف الشرقية وحل قضية اللاجئين على نحو عادل وفقا لقرارات الشرعية الدولية، هي الأمور التي يمكنها فحسب أن تحقق الأمن والاستقرار للشعوب والدول كافة والعيش في إطار من حسن الجوار والاحترام المتبادل وأن يتمكن شعبنا الفلسطيني من تجسيد استقلاله وسيادته الوطنية وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه فلسطين طبقا لقرارات الشرعية الدولية وآخرها القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢)، الذي تتهرب إسرائيل من تنفيذه، والاتفاقيات الموقعة، وخاصة جهود واقتراحات اللجنة الرباعية، الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا والأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع مبادرة السلام التي أعلنها سمو ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، وتبنتها القمة العربية بالإجماع في مؤتمر القمة في بيروت، وجهود الصين واليابان ودول عدم الانحياز ودول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية والإسلامية.

”إننا، إذ نجدد تأكيد تمسكنا بطريق السلام بوصفه خيارا استراتيجيا، وتمسكنا نحن شعب فلسطين مع جميع شعوب أمتنا العربية، بما صدر عن مؤتمرات القمم العربية وآخرها قرارات قمة بيروت في آذار/مارس الماضي، وما شكلته هذه القرارات من فتح لآفاق مستقبل من السلام والتعايش وحسن الجوار بين جميع دول منطقتنا، منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك دولة فلسطين المستقلة، حيث أصبحت قرارات القمة العربية هذه، إضافة إلى قرارات مجلس الأمن الأخيرة، الصادرة هذا العام وما سبقها من قرارات، ومع التوجهات والرؤية الأمريكية، كما عبر عنها خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في حزيران/يونيه الماضي، وكذلك المبادرة الأوروبية وما لحق ذلك من تطورات إيجابية وعملية عبر ما صدر عن اللجنة الرباعية، تشكل بابا واسعا يفتح آفاقا لسلام شامل وعادل ودائم في منطقتنا. ويتوجب على إسرائيل التعامل معها بجدية وإيجابية، على غرار ما تعاملت وتتعامل معها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية.

”ومع إصرارنا على نيل حقوقنا الوطنية غير القابلة للتصرف، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى التدخل الفوري لوقف العدوان والاحتلال الإسرائيلي وتمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من ممارسة أعمالها وواجباتها ومسؤولياتها، وللاستئناف الفوري للمفاوضات من أجل تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، والانطلاق نحو تحقيق اتفاق سلام نهائي، ينفذ قرارات الشرعية الدولية، ويتطلب مراقبين دوليين. فالسلام والسلام وحده هو الكفيل بتوفير الأمن لجميع شعوب المنطقة ودولها، وبفتح آفاق الازدهار والاستقرار لها. فالواقع يثبت كل يوم أن مفتاح السلام والاستقرار في المنطقة يوجد في فلسطين، ارض السلام والأرض المقدسة للمؤمنين في العالم.

”وفي هذا اليوم، فإننا وإذ نوجه تقديرنا إلى كل الأشقاء والأصدقاء والأحرار والشرفاء في العالم، والمناضلين من أجل الحرية الذين لم يفتر تضامنهم لحظة مع قضية شعبنا، ندعوهم إلى تعزيز هذا التضامن، الأمر الذي يستدعي سرعة في عقد المؤتمر الدولي لتسريع طي صفحة آخر احتلال في العالم والمتمثل في الاحتلال الإسرائيلي لأراضينا الفلسطينية ولتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حريته

واستقلاله وبناء دولته وحماية مقدساته المسيحية والإسلامية.

”وفي الختام، نحن وشعبنا من قلب الحصار الخانق، والتصعيد العسكري الغاشم، نتوجه بالشكر إلى سعادة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، على جهوده وعمله المتواصل من أجل حقوق شعبنا الوطنية غير القابلة للتصرف. وكذلك نشكر شكرا جزيلا رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على جهودهم وعملهم الصادق والمتواصل والشجاع، لحشد التضامن والدعم الدولي لتمكين شعبنا من تجسيد حقوقه الوطنية وممارستها على أرض وطنه فلسطين، وتحقيق السلام العادل والدائم والشامل، سلام الشجعان الذي وقعته مع شريكنا الراحل اسحق رابين في الأرض المقدسة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي المنطقة كلها في الشرق الأوسط. ولقد دفع شريكنا الراحل رابين حياته على يد هذه العناصر المتطرفة في إسرائيل، ثمنا لهذا السلام. كما نشكر أيضا كل الأحرار والأصدقاء والمخلصين الذين يتضامنون معنا ومع النضال العادل لشعبنا ويدعمون مسيرتنا من أجل تحقيق السلام العادل ونيل شعبنا لحريته واستقلاله وسيادته.

”والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ومعا حتى القدس الشريف بعونه تعالى!“

رام الله في ٢٠٠٢/١١/٢٩.

التوقيع ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أرجو المراقب الدائم عن فلسطين أن ينقل شكرنا الصادق إلى فخامة السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، على رسالته الهامة جدا.

وباسمنا جميعا، أعرب للرئيس عرفات عن مشاعرنا بالتضامن مع أماني الشعب الفلسطيني، وعن دعمنا الأكيد له في مسعاه من أجل إقرار السلام وتحقيق المصير وإقامة الدولة.

وأود أن أؤكد أيضا للرئيس عرفات، ومن خلاله، للشعب الفلسطيني، التزام لجنتنا الأكيد بمواصلة بذل جهودها، وفقا للولاية التي أذنت لها بها الجمعية العامة، بهدف تعزيز التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد تشيثامبراناثان ماهندران، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

السيد ماهندران (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أقتبس مما ذكره الأمين العام للأمم المتحدة، في حلقة دراسية عقدت مؤخرا حيث قال:

”يمثل حل الصراع العربي - الإسرائيلي أحد التحديات الدبلوماسية الباقية في زماننا. لقد عرفت دولة إسرائيل العصرية الحرب طوال معظم فترة الـ ٥٤ عاما من وجودها. وظل الشعب الفلسطيني، من جانبه، مجهول المصير، مكافحا كي يجد طريقه إلى إقامة دولة له. وفي السنتين الأخيرتين، بلغ الصراع بينهما أكثر مراحله عنفا“.

ويوافق اليوم، اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ويشرفني أن أتكلم باسم اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان

للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. ولقد دأبت اللجنة الخاصة التي أنشأتها الجمعية العامة في عام ١٩٦٨ على تقديم تقارير كل سنة إلى الجمعية العامة عن الأوضاع التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة: غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشريف، والجولان السوري المحتل.

وفي هذه السنة، قدمت اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة تقريرها الرابع والثلاثين، الذي يمكننا القول بأنه بمثابة تذكرة، بأن الأراضي المحتلة قد ظلت تحت الاحتلال لمدة ٣٤ سنة. ولقد حاولت اللجنة الخاصة أن تنقل في تقريرها آراءها إلى الجمعية العامة بشأن الأوضاع التي يعيش في ظلها الناس في الأراضي المحتلة. ولقد تبين للجنة الخاصة، أن هذه الأوضاع لا تتفق، من عدة جوانب، مع القواعد الدولية المعاصرة المتعلقة بحقوق الإنسان؛ كما أنها لا تتفق مع متطلبات اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، التي تنطبق على الأراضي المحتلة.

والانطباع الغالب الذي تشكل في أذهان أعضاء اللجنة الخاصة الثلاثة – السفير كامارا سفير السنغال في جنيف، والسفير آغام سفير ماليزيا، وأنا، في نيويورك – مثير للقلق.

لقد سنت السلطات الإسرائيلية نظاما شاملا ومفصلا لقوانين وأنظمة وتدابير إدارية صُممت لتلبية أهداف سياسة الحكومة الإسرائيلية ولتعزيز السيطرة على الأراضي المحتلة وعلى الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وقد صيغت هذه القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية بحيث تخول المسؤولين درجة كبيرة من السلطة وحرية العمل. وهي تؤثر في جوانب هامة من حياة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. ومن شأن تنفيذ القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية تنفيذا صارما، ولا سيما خلال فترات الأزمة، أن يوجد إحساسا بالخوف والكآبة واليأس لدى الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. ويوجد إحساسا عارما بقدر كبير من التوتر في الأراضي المحتلة، ولا سيما خلال فترات الأزمة. وخلال فترات العنف، تحيل ممارسة هذه الضوابط حياة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة إلى حياة لا تطاق إلى حد كبير.

وبدا للجنة الخاصة، أن المرارة التي تسببها معاملات السلطات للشعب الفلسطيني، وإحساسهم بالضياع، واليأس بأنواعه، يعزى إلى حد كبير، فيما بدا للجنة الخاصة، إلى عدم إحراز تقدم في العملية السلمية والافتقار إلى مزايا ملموسة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، الأمر الذي يجعل هذه الحالة عاجلة للغاية.

وتأسف اللجنة الخاصة لعدم تحسن الأحوال المعيشية في الأراضي المحتلة كما كان مأمولا. وقد ضمّنت اللجنة الخاصة في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة توصيات محددة تدعو إلى ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين الظروف التي يعيش فلسطينيو الأراضي المحتلة في ظلها.

وترحب لجنتنا بتشكيل اللجنة الرباعية الدبلوماسية وتتطلع إلى قيام حوار نشط بين الأطراف المتصارعة، ونناشد المجتمع الدولي أن يظل مشتركا بشكل كامل في الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفاوضية للصراع في الشرق الأوسط.

وأخيرا ترى اللجنة الخاصة أن من الأهمية الكبرى بمكان أن يقوم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان – بالتشاور مع الأمين العام، وقبل كل شيء في ضوء الاحترام اللازم إيلاؤه دائما لكرامة الإنسان الفرد – بإنشاء نظام للاتصال المستمر مع السلطات الإسرائيلية بهدف تخفيف حدة الظروف الصعبة التي يعيش فلسطينيو الأراضي

المحتلة في ظلها والتي تؤدي إلى اندلاع أعمال العنف التي تشجبها اللجنة الخاصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير ماهندران على بيانه الهام وعلى تفضله بالحضور من جنيف إلى نيويورك ليكون معنا في الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. أشكركم خالص الشكر، السيد السفير، وأرجوكم أن تنقلوا امتناننا العميق إلى زملائنا في جنيف.

ويسرني أن أعطي الكلمة الآن للسفيرة جانيت ندلوفو، نائبة الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، التي ستتلو علينا رسالة من السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، بصفته المزدوجة الحالية رئيسا للاتحاد الأفريقي ورئيسا لحركة عدم الانحياز.

السيدة ندلوفو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): يسرني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الرئيس مبيكي، بوصفه الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز وللاتحاد الأفريقي وذلك بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ونصه كما يلي:

''السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أشكر المتكلمين الموقرين الذين سبقوني والذين أوضحوا ببلاغة الحالة في فلسطين. نشكرهم على جهودهم في جعل قضية الشعب الفلسطيني تتصدر جدول الأعمال الدولي، واسمحوا لي أيضا بأن أشكركم على دعوتي إلى المشاركة في هذا الاجتماع الهام.

''وبالنيابة عن شعب جنوب أفريقيا وبوصفي رئيسا لحركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي، أقدم تحياتي الحارة إلى الرئيس ياسر عرفات وإلى جميع الفلسطينيين في مناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

''إن كوامي نكروما، في سعيه من أجل إقامة غانا المستقلة، وفي كلمة ألقاها بعنوان ''حركة مصيرية'' قال ما يلي:

''إن حق أي شعب في تقرير مصيره وشق طريقه بحرية لا يقاس بلون بشرته أو بدرجة التنمية الاجتماعية التي حققها. فهو حق غير قابل للتصرف للشعوب التي تعجز عن ممارسته عندما تكون هناك قوى أقوى منها تستخدم أي وسيلة تتاح لها وتتذرع بأي سبب يروق لها لتنتزع هذا الحق منها. وإذا كان لا بد من وجود معيار لقياس مدى استعداد شعب ما لأن يحكم نفسه بنفسه، فإنني أقول إن ذلك المعيار هو استعداد ذلك الشعب ليتولى مسؤولية الحكم الذاتي. فمن ذا الذي يمكنه أن يقول إن شعبا ما مستعد لأن يحكم نفسه بنفسه غير ذلك الشعب ذاته؟ كيف يمكن أن يقدر الآخرون اللحظة المناسبة لأن يتولى شعب مقهور تقرير مصيره؟. وأي مقياس آخر يمكن الاستعانة به في هذا الصدد؟

''بعد مضي أكثر من نصف قرن من الزمن لا يزال الشعب الفلسطيني محروما من حقه غير القابل للتصرف ليحكم نفسه. فهناك قوى أقوى منه تواصل انتزاع ذلك الحق منه. وإخضاعه للمعاناة والإذلال والدمار والقتل على أساس يومي.

''إن من واجب الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي ككل، أن يستخدما هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني كيما نجدد التزامنا بمساعدة الشعب الفلسطيني وقيادته في سعيهما النبيل

من أجل تقرير المصير. ومما له أهمية عاجلة أن يتم في العام القادم تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم الديمقراطية في انتخاب قادتهم بدون إعاقة وفي إصلاح مؤسساتهم التشريعية والقضائية، وأن يقف المجتمع الدولي إلى جانبهم ويعلن أن الشعب الفلسطيني مستعد لأن يحكم نفسه في دولته ذات السيادة وعاصمتها في القدس.

”ولننظر أيضا إلى العام الماضي الذي شهد المزيد من القتلى ومن المعاناة التي تفوق الوصف نتيجة لتصعيد لم يسبق له مثيل في العنف الذي مورس ضد سكان فلسطين المدنيين على أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية. إن حركة عدم الانحياز تدين السياسات الإسرائيلية القائمة على الاستخدام المفرط وغير المتناسب القوة ضد الفلسطينيين وعلى تدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية. والهجمات الإسرائيلية المتكررة على المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية وأنشطتها الاستيطانية التوسعية تشكل انتهاكا لاتفاقات أوسلو، وقد أدت إلى إعادة احتلال فعلي للأراضي الفلسطينية. علاوة على ذلك، لا بد من وقف سياسة إسرائيل الخاصة بالاغتيالات بلا محاكمة للقادة والناشطين الفلسطينيين وكذلك سياساتها الخاصة بفرض عقوبات جماعية على الفلسطينيين من خلال حصار المدن والقرى الفلسطينية. ومع ذلك، فإن من بين التطورات المثيرة للقلق البالغ الأزمة الإنسانية التي يتعذر فهمها والآخذة في التزايد نتيجة للتدهور السريع في الأوضاع الصحية للمدنيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية. وما من دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يمكنها أن تبرر أعمال العقوبات الجماعية والعنف المنهجي التي تمارس ضد السكان الخاضعين لاحتلال غير مشروع.

”ولا يمكن لأحد أن يتصور أن يصبح موظفو الأمم المتحدة الذين يعملون في الأراضي الفلسطينية هم أيضا ضحايا لهذا الصراع العنيف والعشوائي. لقد علمت البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بإحساس مثير للهلع بمقتل موظف الأمم المتحدة السيد إيان هوك الذي يعمل في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى قبل مجرد أسبوع واحد في مدينة جنين. إننا نشعر ببالغ الحزن للخسائر في الأرواح التي تصيب أي شخص من العاملين في مجال تقديم المعونات الدولية الذين يضحون بأرواحهم في أداء واجباتهم، ونعرب عن تعازينا لأسرة السيد هوك ولزملائه وأصدقائه.

”إننا ما زلنا نؤمن إيمانا راسخا بأنه مهما كان نبل القضية التي ندافع عنها، لا يمكن أن يكون هناك أي تبرير للعمليات التي تستهدف المدنيين الأبرياء بشكل متعمّد، سواء كانوا من الفلسطينيين أو من الإسرائيليين.

”لذلك أود باسم شعب جنوب أفريقيا، وبصفتي رئيسا لحركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي، أن أعرب عن مواساتنا وتعازينا الحارة للفلسطينيين والإسرائيليين الذين فقدوا أحباءهم في دوامة العنف. ونكرر إدانتنا لموجة التفجيرات الانتحارية، التي يُستهدف فيها الإسرائيليون الأبرياء، بمن فيهم أطفال المدارس. ويعترينا قلق شديد إزاء هذا المؤشر إلى الدرجة العالية من اليأس والقنوط بين الشباب الفلسطينيين.

”وترى حركة عدم الانحياز دائما أنه لا يمكن حل هذه الحالة المأساوية إلا إذا استأنفت أطراف الصراع العملية السياسية التي تعيدها إلى طاولة المفاوضات. والموقف المبدئي لحركة عدم الانحياز هو أنه لا يمكن تحقيق حل عسكري لهذا الصراع. ولذلك نرى أن هناك حاجة ملحة إلى دعم دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى نشر قوة مراقبين دوليين في حالة الصراع هذه. وسيكون إنشاء الوجود الدولي هذا إجراء هاما لبناء الثقة وخطوة أخرى نحو إعادة البدء بعملية السلام.

”وترى حركتنا دوما أن الحل العادل والدائم لأزمة الشرق الأوسط يجب أن يقوم على أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية. وإن إنجاز الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره الوطني، داخل دولته المستقلة، هو وحده الذي يمكن أن يجلب السلم والأمن للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وتحقيق دولة فلسطينية مستقلة، داخل حدود آمنة ومعترف بها تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، هو الضامن المستدام الوحيد للأمن الإسرائيلي.

”ونحن نؤيد الملاحظة التي أبداها الأمين العام كوفي عنان في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة بأنه لا يمكن تحقيق رؤيتنا للسلام إلا إذا تحركنا بسرعة، وبالتوازي، على جميع الجبهات. ولدينا قناعة راسخة بأن الأطر الزمنية المطولة لإعادة بدء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية لن تفضي إلا إلى تقويض العملية. والهدف القصير الأجل هو تهيئة المناخ الذي يستطيع فيه الجانبان الجلوس معا والتحدث مرة أخرى. وينبغي ألا نسمح بتراجع المكاسب التي تم تحقيقها من قبل في كامب ديفيد وطابا.

”إننا ندعم القرار التاريخي لمؤتمر القمة العربي الذي عُقد في بيروت، والذي أعربت فيه جميع الدول العربية عن التزامها بالسلام في الشرق الأوسط، وبوجود دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام، جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

”ولا تزال جنوب أفريقيا تبني على الزخم المتولد عن بيان معتكف السلام الرئاسي في مقر سبير، ولا تزال مستعدة لمشاطرة تجربتنا في التفاوض مع مجموعة أكبر من المجتمع الإسرائيلي والفلسطيني. بهذه الطريقة، نأمل في مواصلة إظهار إيماننا الراسخ بمستقبل عادل ومنصف وسلمي لمنطقة الشرق الأوسط.

”إننا نعرض دعمنا للسلطة الفلسطينية في جهودها للقيام بإصلاح ذي معنى، وندعو المجتمع الدولي إلى دعم جميع الجهود الرامية إلى تقديم إسهام ذي معنى لاستعادة الهدوء وإعادة بناء الثقة، التي تم تحطيمها. ولدينا إيمان راسخ بأن نواصل دعم صنع السلام في الشرق الأوسط لصالح جميع أعضاء المجتمع الدولي. ونشيد بجهود الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمنظمات الدولية غير الحكومية، التي أسهمت بسخاء كبير في تعزيز قدرة مؤسسات الحكم الذاتي الفلسطينية.

”ومن نفس المنطلق، وباسم شعب جنوب أفريقيا وبصفتي رئيسا لحركة عدم الانحياز، أود أن أعيد التأكيد، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، على تضامننا المستمر معه، ودعمنا الثابت لنضاله المشروع من أجل تقرير

المصير الوطني، في دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للاستمرار داخل حدود معترف بها دوليا وآمنة وعاصمتها القدس الشرقية''.

بذلك اختتم البيان المرسل من الرئيس مبيكي إلى هذه الجلسة التذكارية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيدة جانيت ندلوفو، وأطلب منها أن تتكرم بنقل خالص شكر اللجنة إلى رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي، بصفته المزدوجة رئيسا حاليا للاتحاد الأفريقي ورئيسا لحركة عدم الانحياز، على رسالة التأييد والتضامن الهامة جدا الواردة منه، وأيضا على الدعم المستمر من الاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز لعمل اللجنة.

أعطي الكلمة الآن للسيد الفاتح محمد أحمد عروة، الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من السيد مصطفى عثمان إسماعيل، وزير خارجية السودان، بصفته رئيسا للمؤتمر الإسلامي التاسع والعشرين لوزراء الخارجية.

السيد عروة (السودان): أشكركم سعادة الأخ الصديق السفير بابا لويس فال على إتاحة هذه الفرصة لنا، وأتشرف بأن أتلو عليكم رسالة موجهة إليكم من السيد معالي الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، وزير خارجية جمهورية السودان ورئيس الدورة التاسعة والعشرين لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي.

''يطل علينا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هذا العام فيما تمر القضية الفلسطينية بمنعطف بالغ الخطورة عبر تاريخها إثر النقلات النوعية غير المسبوقة في التصعيد الإسرائيلي الذي أصبح يتخذ شكل الاجتياح العسكري الشامل لمدن الضفة والقطاع منذ انطلاق انتفاضة الأقصى. ثم ضاعفت إسرائيل من وتيرة التصعيد عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، مستغلة وقع الحدث وتداعياته في انتهازية مفضوحة، لتنفذ عبر آليتها العسكرية إرهاب الدولة بكل ما تعنيه دلالات الكلمة من مجازر بشرية وتدمير للمساكن والمنشآت، بل حتى المخيمات، في مسلك بربري وانتهاك صارخ لكل المبادئ والأعراف الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيتا جنيف ولاهاي حول قوانين وأعراف الحرب ومعاملة الأسرى، وكافة الصكوك الدولية ذات الصلة.

''إن السودان، انطلاقاً من موقعه بوصفه رئيسا للدورة التاسعة والعشرين لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي، يؤكد بهذه المناسبة تضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه المقدس حتى يستعيد ترابه الوطني ويمارس عليه سيادته التامة، في إطار دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وإننا إذ نؤكد تضامن المجموعة الإسلامية اللامحدود مع أشقائنا في فلسطين، فإننا ندعو في ذات الوقت المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته كاملة تجاه ما يجري في الأراضي الفلسطينية على وجه السرعة.

''وبعد أن طفح الكيل بهذا الشعب الأعزل تحت وطأة الحرب المدمرة وإجراءات الحصار والإغلاق، آن الأوان لإرغام إسرائيل على الالتزام الكامل بقرارات الشرعية الدولية، التي تمادت في انتهاكها.

''ختاماً، نؤكد أن دول منظمة المؤتمر الإسلامي ظلت وستبقى سنداً ونصيراً للشعب

الفلسطيني في نضاله المشروع، وداعياً إلى إرساء قيم العدل والسلام والاستقرار في سائر البلدان''.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أرجو السفير عروة أن ينقل إلى معالي السيد مصطفى عثمان إسماعيل، وزير خارجية السودان، بصفته رئيسا للدورة التاسعة والعشرين لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي شكر اللجنة له على بيانه الهام جداً.

والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد سعيد كمال، الأمين العام المساعد للشؤون الفلسطينية في جامعة الدول العربية، الذي سيقرأ رسالة من السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد كمال (جامعة الدول العربية): سيدي الرئيس، أود بدوري أن أهنئكم على رئاسة هذه اللجنة، التي تساهم بشكل متواصل في دعم حقوق الشعب الفلسطيني. وأتلو على مسامعكم كلمة جامعة الدول العربية.

''يسعدني أن أشارك معكم باسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في هذا الاحتفال السنوي بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني، وأنقل إليكم تحيات معالي الأمين العام السيد عمرو موسى وتقديره لكم ولدولكم ولمنظماتكم على تضامنكم مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. وهو الآن بأمس الحاجة لدعمكم ومساندتكم من أجل حمايته من العدوان اليومي، الذي يتعرض له على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، إلى أن يتمكن من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

''وفي هذا الإطار، لا بد أن نذكر بكل تقدير وعرفان ما تقدمه الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها المتخصصة من دعم لحقوق الشعب الفلسطيني. ونتوجه بالشكر إلى معالي الأمين العام السيد كوفي عنان، وكذلك إلى رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على كل ما يقومون به من أجل إحلال العدل والسلام في أرض فلسطين وحرصهم الدائم على التعاون مع جامعة الدول العربية في هذا المجال وغيره.

''نلتقي في هذا اليوم من كل عام لنعبر عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني، ونستذكر السياسات الإسرائيلية، التي كانت ولا تزال السبب في مأساته المستمرة وحرمانه من حقوقه التي أقرها القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. وفي كل عام نكرر الدعوات والتمنيات بأن يأتي العام القادم وقد تقدمنا نحو حل قضية فلسطين، واقتربنا من تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

''ولكن بكل أسف لم تترك إسرائيل الفرصة لهذه الأمنيات لكي تتحقق. وهي تلحق القتل والدمار في كل مدن وقرى ومخيمات فلسطين. ولطالما حذّرتُ باسم جامعة الدول العربية، من على هذا المنبر، من خطورة هذه السياسات العدوانية التي بدأت منذ عهد وزارة نتنياهو عام ١٩٩٦ وما زالت مستمرة حتى الآن، ليس على الشعب الفلسطيني وحده، بل على الأمن والاستقرار في المنطقة وعلى المصالح الحيوية لدول أخرى في العالم.

''ولا أجدني اليوم بحاجة إلى تكرار ما سبق أن ذكرته حول السياسات الإسرائيلية المناهضة

للسلام. فأنتم بحكم مواقعكم تتابعون ما يتعرض له الشعب الفلسطيني يومياً من بطش وعدوان، وما تتعرض له عملية السلام في الشرق الأوسط من إساءة وتخريب على يد حكومة إسرائيل. ولكن السؤال الذي يجب أن يقلق ضمير العالم، هو: ما هي حدود السياسة الإسرائيلية الحالية؟ وما هو وقعها على شعوب المنطقة؟

''إن السياسات الإسرائيلية القائمة على غطرسة القوة والتنكر لكل قواعد الشرعية الدولية لهي سياسة قصيرة النظر، وستلحق بالغ الضرر ليس بالشعب الفلسطيني والبلاد العربية فحسب، بل بالشعب الإسرائيلي نفسه. لأنها تزرع الكراهية والعداء، بعد أن كانت إسرائيل تستجدي الاعتراف من المنطقة العربية. وهي على كل حال مخطئة إذا اعتقدت أن بعض الانفتاح والقبول، الذي لقيته من بعض الدول العربية، يكفي لتمرير أطماعها العدوانية، لأن من يزرع العدوان لا بد أن يحصد الانتقام. وليس من المستبعد أن يترتب على استمرار العدوان الإسرائيلي إقفال باب الحوار، وغياب الأمل في الأمن والاستقرار، والتراجع عن كل الخطوات التي تمت في مرحلة السلام.

''إن المشهد كما يبدو لنا في الشرق الأوسط أن إسرائيل سايرت رغبة المجتمع الدولي في الحديث، وأكرر في الحديث عن إقامة السلام في الشرق الأوسط إثر حرب الخليج الثانية. واستطاعت أن تبقي هذه الجهود في حدود السلام الشكلي حتى وصلت أخيراً إلى رفض فكرة التعايش مع الشعب الفلسطيني ولو على جزء من أرضه. وتحاول تحقيق ذلك بقدر غير مسبوق من العنف والبطش الذي شهدناه خلال العامين الماضيين، اللذين يُنتظر أن يستمرا ويتصاعدا في ظل الحكومة القائمة، بهدف إخماد كل المطالب الفلسطينية المشروعة والعودة إلى فرض إدارة عسكرية أو مدنية على سكان الأرض المحتلة، وفرض حالة اللا سلم واللا حرب على المنطقة بكاملها، إلى أن تتهيأ الظروف للنظام الدولي الجديد لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة.

''وأخشى ما أخشاه أن يكون تفاقم الأوضاع بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق مقدمة لمرحلة جديدة من المبادرات والمؤتمرات، تدخلنا في حقبة جديدة من مراوغات السلام الشكلي، الذي يحمل في طياته بذور حرب جديدة.

لا يُخفى على أحد التداخل بين السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط وما تقوم به إسرائيل. ولا يمكن إعفاء الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها الراعي الرئيسي للسلام والحليف الأول لإسرائيل، من المسؤولية عن نتائج السياسة الإسرائيلية، حيث ينتظر العالم العربي من الولايات المتحدة أن تنتصر للشرعية الدولية ولمبادئ الحق والعدالة المكرسة في دستورها، وهو ما يفترض أن يجعلها حريصة على تطبيق قرارات الشرعية الدولية على إسرائيل، كغيرها من دول العالم، وأن يستمر الموقف الأمريكي المعارض للإجراءات الإسرائيلية لضم مدينة القدس واعتبارها عاصمتها الموحدة وأن نسمع مطالبة أمريكية صريحة لإسرائيل بإنهاء الاحتلال وتفكيك المستوطنات وتطبيق قرارات مجلس الأمن، وآخرها القراران ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٣٥ (٢٠٠٢) مقابل توفير الأمن الذي تطالب به إسرائيل.

وأخيرا، كنت آمل أن أرى معنا اليوم في هذا الاحتفال العالمي بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني

مشاركة أمريكية متميزة على غرار المشاركة الأمريكية في كل المناسبات الخاصة بالشأن الفلسطيني. إن المفارقة بين المواقف التي ننتظرها من الولايات المتحدة الأمريكية وممارساتها حيال شؤون المنطقة تجعلنا نردد نفس السؤال الذي طرحه الأمريكيون بعد ١١ أيلول/سبتمبر: لماذا تكرهوننا؟ ولا أعتقد أن أحدا في المنطقة العربية يرغب في معاداة الولايات المتحدة الأمريكية لو ابتعدت بمواقفها عن مواقف إسرائيل العدوانية. ولنتذكر أن الشعوب العربية ما زالت تحمل ذكرى طيبة لموقف الرئيس الأمريكي أيزنهاور ضد العدوان الثلاثي على مصر. ونتذكر بكل احترام المواقف الشجاعة التي اتخذها الرئيس بوش الأب عندما ربط ضمان القروض لإسرائيل بوقفها النشاط الاستيطاني.

والآن، ينظر العرب والمسلمون بارتياح إلى بعض اللفتات من الرئيس بوش الابن نحو الجالية العربية الإسلامية. وما زلنا نعتقد أن الشعب الأمريكي بمجمله محب للعدالة والحرية وليس لديه أي سبب للعداء مع العرب، بل إن المجال أصبح واسعا لحوار جاد بين أصحاب الديانات الثلاث في الميادين السياسية والثقافية والدينية، حوار يحقق المصالح المتبادلة والمبنية على القيم المشتركة للبشرية كلها لأن ذلك أقصر طريق لتحقيق العدل والسلام والأمن للجميع، وهو الطريق الذي اختارته الأمم المتحدة، بل هو الهدف الذي وجدت من أجله.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أرجو السيد سعيد كمال أن ينقل إلى السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، خالص شكر اللجنة على رسالته الهامة. ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لفيليس بنيس، التي ستدلي ببيان بالنيابة عن الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بفلسطين.

السيدة فيليس بنيس (تكلمت بالانكليزية): ثمة ما يقرب من ٤٠٠ شخص يمثلون منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم ويلتزمون جميعا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، اجتمعوا هنا في مقر الأمم المتحدة قبل شهرين لتعزيز حملتنا الدولية لإنهاء الاحتلال. وبمناسبة الاحتفال الرسمي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هذا العام، نلاحظ أن الخطر الذي تواجهه فلسطين والفلسطينيون أكبر مما كان في أي وقت مضى.

وأُعرب عن عميق امتناني للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على إتاحة الفرصة لي للاشتراك في جلسة اليوم. ومع ذلك، يستحيل لي أن أمثِّل بشكل كاف النطاق الواسع للحملات والآراء والأولويات للشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بفلسطين. وبوصفنا حركة دولية، فإن أولويتنا تتجلى في موضوع مؤتمر أيلول/سبتمبر الذي عُقد هنا في الأمم المتحدة، وهو إنهاء الاحتلال. فأولويتنا الأكبر إلحاحا اليوم، في إطار هذا الهدف العريض لإنهاء الاحتلال، هي دعوتنا إلى توفير الحماية الدولية للفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

لقد اجتمعنا في أيلول/سبتمبر في فترة أزمة خطيرة. وقد تفاقمت هذه الأزمة اليوم تفاقما كبيرا. ولاحظنا في دعوتنا إلى اتخاذ إجراءات تدهور الظروف الإنسانية في الأراضي المحتلة وتزايد القمع ضد المدنيين الفلسطينيين. وذكرنا بصفة خاصة ما تمارسه إسرائيل من أعمال الضم والاستيطان، ومنع التجول ٢٤ ساعة، والإغلاق شبه الدائم للبلدات والقرى والمدن، والاستخدام المفرط للقوة، مما يؤدي إلى مقتل العديد من الفلسطينيين.

وبعد شهرين زادت هذه الحقائق المرعبة، إلا أن الاهتمام بها على الصفحات الأولى لصحفنا قلّ نظرا للتهديد برعب جديد خطير يلوح في أماكن أخرى في المنطقة ويغطي على رعب تلك الحقائق الذي أصبح أمرا مكررا في الوقت

الحالي. وذكرنا في دعوتنا إلى العمل، التي أصدرناها في أيلول/سبتمبر، أنه ''يروعنا تقاعس المجتمع الدولي حتى الآن توفير الحماية الجادة للمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال العسكري''. والآن، بعد أشهر، لا نزال نشعر بالجزع ولا نزال غاضبين، ولا نزل نشعر بالاستياء.

إن الأمم المتحدة ليست مجرد محفل لتبادل الأفكار. إن الأمم المتحدة، بوصفها مؤسسة، عليها مسؤوليات والتزامات. وأحد هذه الالتزامات هو أن تضمن أن الأشخاص المحميين، على غرار السكان الذين يعيشون في ظل الاحتلال العسكري، وفقا لتعريف اتفاقيات جنيف، يحصلون على الحماية المطلوبة. وفي نفس الوقت، يجب على الأمم المتحدة أن تُنهي الاحتلال. وعندما يجري شل مجلس الأمن، تلتزم الجمعية العامة بالعمل بموجب قرار ''الاتحاد من أجل السلام'' (٣٧٧ (د-٥) في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠).

إن احتلال فلسطين يزداد قوة وتهديده للفلسطينيين - لحقوق الفلسطينيين ولحياة الفلسطينيين - يزداد قوة أيضا. ويحظى الاحتلال الإسرائيلي اليوم بدعم أغزر وأكبر من أي وقت مضى وبدون تمحيص من الدولة العظمى الوحيدة في العالم. وتزداد أكثر من أي وقت مضى أيضا حاجة الفلسطينيين إلى الحماية الدولية. وبوصفنا الحركة الدولية للمنظمات غير الحكومية، فإن استجابتنا لهذه الأزمة المتفاقمة تتمثل في تعزيز التزامنا بالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وعلى توفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال العسكري.

وبينما يعاني المدنيون من حظر للتجول يستمر ٢٤ ساعة في اليوم ويطلق النار على من يخالفه، يستمر التوسع في المستوطنات الإسرائيلية. وقد سبق أن انتزع ما يقرب من ٤٥ في المائة من أراضي الضفة الغربية من الفلسطينيين لبناء مستوطنات. وجرى جزء كبير من عمليات انتزاع الأراضي هذه أثناء عملية سلام استثنيت منها الأمم المتحدة نفسها إلى حد كبير. ولا تزال عمليات الاعتقال التعسفي والاحتجاز والتحرش مستمرة، حتى بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة، ونفذت في الأسبوع الماضي غارة من هذه الغارات المسلحة على دار الليغرا باتشيكو، الموظفة القانونية الميدانية في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وقامت بالغارة وحدة مقاتلة تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية تألفت من ٢٠ إلى ٣٠ جنديا مسلحين تسليحا ثقيلا، حيث أحاطت بدارها وصادرت ممتلكاتها وأبقتها تحت تهديد السلام بينما أهانت زوجها عمدا ثم اعتقلته، وجرى كل ذلك مع رفض الاعتراف بالحماية التي تتمتع بها بوصفها من موظفي الأمم المتحدة.

إن ضرورة توفير المجتمع الدولي الحماية الجادة لمن يعيشون في ظل الاحتلال الإسرائيلي لم يكن أوضح في أي وقت مضى. ونرى أنه حتى موظفي الأمم المتحدة يتعرضون لعنف الاحتلال الإسرائيلي. وينضم مجتمع المنظمات غير الحكومية دوليا إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في الحداد على زميلنا إيان هوك، مدير الأونروا، الذي أطلقت عليه قوات الدفاع الإسرائيلية النار وقتلته في الأسبوع الماضي بينما كان يشرف على إعادة بناء مخيَّم اللاجئين في جنين، بعد ما دمرته القوات الإسرائيلية في نيسان/أبريل.

وهناك حاجة واضحة إلى أن تعمل الأمم المتحدة بوصفها الطرف الفاعل المركزي في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. والأمم المتحدة نفسها هي الطرف الوحيد الذي له الشرعية والسلطة القانونية للعمل باسم شعوب العالم دفاعا عن متطلبات القانون الدولي. ولكن رغم الجهود الهامة التي بُذلت، فقد أخفقت منظمتنا العالمية حتى الآن. ولا يزال مجلس الأمن مشلولا إلى حد كبير. وشهدنا مع الأمل في تاريخ مبكر من هذا العام المجلس يصوت لإرسال فريق لتقصي الحقائق لكي يحقق في الأحداث المهلكة التي وقعت

في جنين في فصل الربيع، وشهدنا بغضب إسرائيل وهي تعكس انفتاحها المزعوم وترفض وصول الفريق، وشهدنا بحنق راعية إسرائيل في المجلس وهي لا تمارس أي ضغط عليها لقبول ما تتطلبه الأمم المتحدة، وشهدنا بفزع فريق الأمم المتحدة وهو يُسحب بسرعة. وشهدنا بأن الأمين العام للأمم المتحدة وهو يدعو إلى توفير ''حماية دولية قوية'' بموجب الفصل السابع من الميثاق للفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال، وشهدنا برعب تجاهل هذه الدعوة.

وشهدنا، مع الأمل، الجمعية العامة وهي تتخذ خطوات هامة تطالب بموجبها بإجراء تحقيق جاد من جانب الأمم المتحدة في أحداث جنين رغم عناد إسرائيل. ولكننا نحتاج إلى المزيد ونتوقعه. والفلسطينيون الذين يعانون من الاحتلال الإسرائيلي يستحقون ما هو أفضل من ذلك. ويتطلب القانون الدولي وشرعية الأمم المتحدة ما هو أكثر من ذلك.

ونواصل عملنا لدعم حركة التضامن الدولي، والحماية الدولية للفلسطينيين على مستوى القاعدة، والمنظمات الأخرى العديدة التي يعمل موظفوها الدوليون الشجعان في الأراضي المحتلة مع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، مخاطرين أكبر الخطر بسلامتهم، بغية توفير بعض الحماية وبغية العمل بوصفهم عيون شعوب العالم وآذانها لتسجيل وفضح ظروف المعيشة في ظل الاحتلال الإسرائيلي. ونحن نشيد بعملهم وبشجاعتهم، ونقدم لهم أقوى تضامن منا.

ولكن الحاجة إلى وجودهم في فلسطين المحتلة ما زالت تعبر عن فشل المجتمع الدولي في تقديم الحماية الجادة التي يتطلبها السكان الذين يعيشون تحت نير الاحتلال العسكري. ونحن نرى أن هذا الفشل هو فشل لتلك الدول الأعضاء، بما فيها تلك الدول الممثلة هنا اليوم التي تدعم وضع حد للاحتلال. وهو فشل الأمم المتحدة.

وبوصفنا منظمات غير حكومية، نواصل جهودنا في بلادنا ذاتها من أجل أن نضغط على حكوماتنا لكي تدعم الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل تقديم حماية دولية حقيقية. ونحن نعلم أن تلك الجهود ما فتئت تتعرض للتقويض من جراء استخدام الولايات المتحدة لحق النقض في مجلس الأمن، وتهديدها باستخدامه.

ولكنني أطالبكم هنا اليوم بوصفكم أعضاء في الجمعية العامة، أن تدلوني على حالات في هذا الصدد لا يكون سيف استخدام حق النقض مصلتًا فيها. أطالبكم بذلك بوصفكم قادة وأعضاء في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وأطالبكم بذلك بوصفكم دولا أعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تأخذ على محمل الجد شرعية القانون الدولي والتزاماته وقوته.

ومع وقوف العالم على حافة حرب تهدد بإرسال موجات صدمية عبر الشرق الأوسط، يجب علينا أن ندرك الخطر الذي يواجهه الفلسطينيون خاصة، ويجب علينا أن نعبئ المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، لحماية هذا الشعب الضعيف.

إن خطر الحرب في العراق يمثل خطرا جديا محددا على الفلسطينيين – الخطر من أن تقوم قوة الاحتلال، ردا على هذه الحرب، بتنفيذ تهديدها الحالي بالترحيل، فالترحيل هو تعبير تلطيفي إسرائيلي مهذب للتطهير العرقي. إن الترحيل، كما هو مفهوم حاليا، يعني الطرد الجبري للفلسطينيين من منازلهم في إسرائيل و/أو الأراضي المحتلة إلى المنفى الجبري في الأردن أو بلد عربي آخر. وقد يكون بعض الإسرائيليين المؤيدين للترحيل يفكرون في عدد قليل من

الفلسطينيين؛ وقد يفكر البعض في طرد أعداد من الفلسطينيين أكبر من ذلك. ولكن الأعداد لا تغير الحقيقة الواضحة التي مؤداها أن طرد القوات المحتلة لأي شخص محمي من أراض محتلة يظل انتهاكا لاتفاقيات جنيف – إذ يمثل جريمة حرب. وليس هناك أي استثناء لذلك. وقد كان يُنظر إلى الترحيل في فترة سابقة على أنه من التطرف بحيث لا يمكن اقتراحه في الأوساط المهذبة داخل إسرائيل. ولكن الترحيل قد أصبح اليوم جزءا من صميم الحوار السياسي الإسرائيلي.

ولا يمكن أن نُهون من هذا الخطر، أو نتجنبه بوصفه تكهنات مغالى فيها. فالحزب السياسي الذي يدافع صراحة عن الترحيل له مقعد في الحكومة الإسرائيلية الحالية. إن انتخاب الجنرال شارون، مؤسس حملة ''الأردن هي فلسطين'' منذ عشرين عاما، بوصفه من أكثر قادة حزبه اعتدالا في تيار الوسط، يقدم دليلا قاطعا على التحول المتواصل في الرأي العام الإسرائيلي صوب تدعيم أكبر للاحتلال في مواجهة أي أمل في سلام عادل. وبالأمس فقط، وثقت صحيفة هاآرتز الإسرائيلية رفض الجنرال شارون لاستبعاد الترحيل كحل لما تعتبره إسرائيل مشكلتها الفلسطينية. إن الترحيل يورد على الصفحات الأولى من الصحف، وهو موضوع حلقات دراسية أكاديمية في جامعات إسرائيلية محترمة.

ولكن الترحيل ليس مجرد موضوع أكاديمي. فقد حدث من قبل. ففي أثناء حروب ١٩٤٧-١٩٤٨ ومرة أخرى في عام ١٩٦٧ أُجبر مئات الآلاف من الفلسطينيين على إخلاء منازلهم. إن الفلسطينيين البالغ عددهم أربعة ملايين، الذين ما زالوا يعيشون في المنفى في جميع أنحاء العالم – بما في ذلك ملايين اللاجئين الذين يعيشون تحت حماية الأمم المتحدة لرفض إعطائهم حق العودة إلى وطنهم – قد تحولوا إلى لاجئين أولا من خلال عملية التطهير العرقي. وفي عهد قريب لا يبعد عن عام ١٩٩٤، قام الجنود الإسرائيليون بتطويق مجموعة من ٤١٥ فلسطينيا، وأجبروهم على ركوب طائرات عمودية ورحلوهم عبر حدود إسرائيل إلى جبال جنوب لبنان المغطاة بالثلج. وهناك، وفي انتهاك واضح للقانون الدولي واتفاقيات جنيف، وأُلقي بهم هناك باستهانة، ومن دون أن تكون معهم تراخيص إقامة أو وسائل حماية من العوارض الطبيعية، وظلوا هناك لأكثر من عام، يعيشون في خيام على سفوح الجبال المتجمدة. وقد كانت إدانة الأمم المتحدة سريعة، ولكن ظلت مساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها بعيدة المنال.

وقد وقّع أكثر من مائة أكاديمي إسرائيلي رسالة يدينون فيها الحديث عن الترحيل ويرفضون حتى النظر في مثل هذه الهجمة على الفلسطينيين. وأولئك الإسرائيليون، ومعهم آخرون في حركة السلام الإسرائيلية، يتفهمون أن الترحيل، مثل أي أداة قمعية أخرى في ترسانة الاحتلال العسكري لن تؤدي إلى نهاية الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين. فهذه الهجمات من جانب مفجري القنابل الانتحاريين أو الآخرين تمثل في حد ذاتها انتهاكا للقانون الدولي وتجب إدانتها.

وإذا كنا جادين بشأن إنهاء هذه الهجمات على المدنيين الإسرائيليين، فيجب أن نكون جادين بشأن إنهاء الظروف التي تعطي فرصة لتلك الهجمات: وهذا يعني، إنهاء الاحتلال. وقد فهمت منظمة السلام الإسرائيلية غوش شالوم الموقف على حقيقته. فبعد أول تفجير انتحاري قتل عددا كبيرا من المدنيين، خاصة الأطفال وصغار السن، منذ صيفين قالت هذه الجمعية ''إن الاحتلال يقتلنا جميعا. وهو يقتل الفلسطينيين ويقتل اليهود الإسرائيليين''. ولقد كانت هذه المنظمة على حق.

وقد أحسنت الأمم المتحدة إذ أدانت الهجمات على المدنيين. أو ليس يحسن بالأمم المتحدة أن تنظر الآن، اليوم، في إدانة صريحة ورفض مسبق لأي سياسة ترحيل، وذلك على وجه التحديد على أمل منع مثل هذه الانتهاكات الحادة لحقوق الإنسان من أن تحدث؟

وهناك بالفعل حملة مشابهة الآن للتحذير المسبق من عواقب جرائم الحرب، وهذه الحملة ينفذها دعاة سلام إسرائيليون. فهم يحذرون الضباط العسكريين في قوات الدفاع الإسرائيلية من أن بعض الأعمال التي قد يؤمرون بتنفيذها في المستقبل للحفاظ على احتلال إسرائيلي عسكري يمكن أن تشكل جرائم حرب تستأهل بموجب معاهدة روما المقاضاة أمام المحكمة الجنائية الدولية. أو لا يحسن بالأمم المتحدة أن تصدر هي أيضا تحذيرا من هذا القبيل، من خلال هيئاتها لحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات؟

ونحن نعلم أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني معرض دائما للتشويه والمغالطة. وبعيدا عن التشويه والمغالطة، فإن الفروق في التاريخ ووجهة النظر تؤدي إلى الاختلاف في تقييم نفس المجموعة من الأحداث. فإذا نظرنا، على سبيل المثال، إلى الأحداث التي وقعت في جنين في الربيع الماضي فإننا نعلم أنها كانت تعني أشياء مختلفة للأطراف المختلفة.

فبالنسبة للجيش الإسرائيلي، كانت جنين تمثل معركة ضد ''الإرهاب'' وكان المدنيون القتلى البالغ عددهم ٢٨ مجرد خسائر تبعية. وبالنسبة للولايات المتحدة، قدمت جنين نموذجا يمكن أن يعتمد عليه التدريب الإسرائيلي لقوات الكوماندوز الأمريكية التي تستعد لحرب المدن في العراق. وبالنسبة للفلسطينيين كانت جنين جزءا من الثمن الإنساني الذي يدفعه الشعب الخاضع للاحتلال العسكري. وبالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان، فإن الأحداث التي وقعت في جنين تضمنت على الأقل عشرة انتهاكات لاتفاقيات جنيف – تعد من جرائم الحرب.

وماذا بالنسبة للأمم المتحدة؟ إن قرار الجمعية العامة بتقديم تقرير بشأن جنين كان خطوة مهمة ولكنها كانت خطوة أولى فقط. فالأمر يتطلب المزيد والمزيد من المجتمع الدولي بموجب الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية جنيف لحماية شعب يعيش تحت نير الاحتلال. و لم يحدث في السابق أن كانت هناك حاجة أكبر للدور المحوري للأمم المتحدة في التعامل مع الأزمة الحالية. إنه شيء جيد أن تكون هناك مجموعة حقيقية من أربعة عازفين، ولكن ليس من الجيد أن يكون هناك مطرب منفرد تسانده بطانة من ثلاثة منشدين يقومون بعمل الجوقة ليس إلا. وإني أتقدم إليكم هنا اليوم بمطالبة – إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والتي يجب أن يكون دورها هو دفع الجمعية العامة إلى أخذ التزاماتها تجاه الفلسطينيين مأخذ الجد؛ وهي مطالبة موجهة إلى حركة عدم الانحياز، التي يرتبط تاريخها بالكفاح ضد الاستعمار والاحتلال؛ وإلى الاتحاد الأوروبي، الذي يشكل التزامه بحقوق الإنسان هويته الأساسية؛ وإلى الدول الأعضاء في الجمعية العامة ذاتها التي تأخذ مأخذ الجد التزامات المجتمع العالمي بتنفيذ وإنفاذ قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وأطالبكم جميعا أن تفوا بالتزام الأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. وأطالبكم بأن تتصدوا للشلل الذي أصاب مجلس الأمن بسبب حق النقض وأن تستعيدوا للجمعية العامة الحق في إعداد وتقرير وتمويل وتجنيد ونشر قوة حماية دولية للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال وللإسرائيليين الذين تتهددهم عواقب الاحتلال. وأطالبكم برفض الرشاوى والتهديدات والعقوبات التي دأب أحد البلدان القوية على توزيعها للوفاء بالالتزامات العالمية للأمم المتحدة. وأطالبكم

برفض ادعاء الرئيس بوش بأن أهمية الأمم المتحدة تتحدد بإذعان الأمم المتحدة لسياسات واشنطن.

وقد صرح الرئيس بوش بشيء آخر في سياق مختلف اختلافا بعيدا. ولقد سأل عما إذا كانت قرارات الأمم المتحدة يجب احترامها وإنفاذها، أو نبذها باستخفاف من دون خشية من مغبة ذلك. ونحن في حركة المنظمات غير الحكومية نعلم الإجابة على ذلك السؤال. إننا نطالبكم، كأمم متحدة، أن تنضموا إلينا في جهد عالمي يستهدف احترام وإنفاذ قرارات الأمم المتحدة – جميع قرارات الأمم المتحدة. وتلك القرارات متسقة. وهي تطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وحماية الشعب الفلسطيني. وهي تضع هذا الالتزام بصراحة ودون لبس على عاتق الأمم المتحدة. ونحن نتطلع إليكم، مرة أخرى، بالأمل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر من خلال السيدة بنيس جميع منظمات المجتمع المدني التي تُعنى بمسألة فلسطين في جميع أنحاء العالم، على الإسهامات القيمة التي تواصل تقديمها بصورة منتظمة في عمل لجنتنا.

إننا نستفيد من الاستماع إلى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، لأنها تأخذنا بعيدا عن الصياغات الدبلوماسية الرنانة المعتادة، مع كل ما تحمله لغتها من التفاف وتعقد. إنه أمر يبعث على الانتعاش حقا أن نستمع بدلا من ذلك إلى منظمات المجتمع المدني، لأنها تملك ميزة إمكان أن تضع النقاط على الحروف وأن تطرح قضايا وتحديات متعددة. وقد استمع الجميع هنا إلى ممثليها باهتمام بالغ وستبقى بياناتهم ماثلة في أذهاننا في مختلف المحافل التي تضمنا – سواء هنا، في اللجنة، أو الاتحاد الأوروبي، أو الاتحاد الأفريقي، أو حركة عدم الانحياز أو مجلس الأمن – أو باختصار، في المجتمع الدولي بأسره.

وأعتقد أننا جميعا قد استمعنا إليهم وهم يتكلمون بوضوح وبصوت عال، وسنحرص على وضع ما قالوه لنا نصب أعيننا ونحن نقوم بأعمالنا. واسمحوا لي أن أكرر أن ما استمعنا إليه كان مدعاة للتثقيف والانتعاش. وأود بصورة خاصة أن أشكر السيدة فيليس بنيس، لأنني أعرف دور العين الساهرة الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في خدمة حقوق الإنسان.

ويسرني الآن أن أعلن أن اللجنة قد تلقت الكثير من رسائل الدعم والتضامن من العديد من رؤساء الدول والحكومات، ووزراء الخارجية والحكومات والمنظمات. وستنشر نصوص هذه الرسائل في النشرة الخاصة لشعبة الحقوق الفلسطينية، وإن كنت أود أن أتلو عليكم الآن قائمة بأسماء من وجهوا تلك الرسائل.

لقد تلقينا رسائل من رؤساء الدول التالية: غينيا، البرازيل، المكسيك، ناميبيا، أفغانستان، فييت نام، الأردن، السنغال، قطر، الجزائر، بوليفيا، الاتحاد الروسي، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، تركيا، شيلي، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، ملديف، سري لانكا، إندونيسيا، مصر، فنزويلا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قبرص.

وتلقينا رسائل من رؤساء الحكومات التالية: تايلند، الصين، بيلاروس، مالطة، ماليزيا، الجمهورية العربية السورية، الهند.

وتلقينا أيضا رسائل من وزراء الخارجية في البلدان التالية: عمان، بوركينا فاسو، اليابان، مدغشقر، سلوفينيا، رومانيا، أوكرانيا، سلوفاكيا.

كما تلقينا رسائل من حكومات الأرجنتين، جمهورية أفريقيا الوسطى، أوروغواي.

وأنتقل إلى المنظمات الحكومية الدولية، إذ تلقينا رسائل من لجنة الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي، منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتلقينا أيضا رسائل من المنظمات غير الحكومية التالية: المجلس العالمي للهيئات الكهنوتية، الكنيسة اليسوعية المتحدة، كنيسة الحواريين، زمالات التصالح، المراقب الأنغليكاني لدى الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة للجنة المركزية المنونية، لجنة الحوار الإسرائيلي – الفلسطيني.

وباسم اللجنة، أود مرة أخرى أن أعرب عن شكرنا الخالص لرؤساء الدول والحكومات، ووزراء الخارجية، والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي ذكرتها للتو، كما نشكر جميع المشاركين على جهودهم الدؤوبة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، وعلى الدعم المتواصل الذي يقدمونه دائما للأنشطة المنوطة بلجنتنا.

إن البيانات التي استمعنا إليها ورسائل التضامن التي تلقيناها اليوم تدلل بوضوح على تصميم المجتمع الدولي على المضي قدما من أجل إقرار السلام في الشرق الأوسط وتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والشرعية الدولية. وأؤكد لجميع الحاضرين هنا أن أعضاء اللجنة جميعا لن يدخروا وسعا من أجل تحقيق هذه الأهداف.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لمعالي السيد فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

السيد القدومي (منظمة التحرير الفلسطينية): سعادة السيد بابا لويس فال، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يطيب لي في ختام هذا اللقاء، وفي هذا اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني أن أقدم لكم شخصيا، ولأعضاء اللجنة شكرنا الجزيل وتقديرنا على جهودكم المباركة والمتواصلة لخدمة أهداف هذه اللجنة والوصول بالقضية الفلسطينية إلى مرحلة الانتصار بإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعودة اللاجئين إلى ديارهم، والعاصمة هي القدس.

كما أسجل هنا باسم شعبنا الفلسطيني تقديرنا للكلمات التضامنية التي استمعنا إليها من سعادة السيد يان كافان، رئيس الجمعية العامة في دورتها هذه، وسعادة السيد وانغ ينغفان، رئيس مجلس الأمن. والشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على جهوده المتواصلة لخدمة القضايا العادلة في هذا العالم، ومن أجل خدمة قضية السلام.

كما أشير بالتقدير إلى الرسائل التي تلقتها اللجنة والتي تعبر عن الدعم للقضية الفلسطينية من أصحاب الفخامة رؤساء الجمهوريات والحكومات ووزراء الخارجية والمجموعات الدولية، دعما لكفاح الشعب الفلسطيني والتعاطف مع قضيته العادلة. ونتوجه بالشكر إلى السيد ماهيندران على كلمته التضامنية، وإلى فخامة الرئيس مبيكي، الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز، وإلى الأمين العام للجامعة العربية، وإلى السيدة فيليس بنيس، بالنيابة عن المنظمات غير الحكومية على تضامنها معنا.

إن شعبنا الفلسطيني يقدر أيما تقدير كل كلمة تضامنية قيلت في هذا اللقاء أو أرسلت إلى اللجنة لتعرب عن مضمونها التضامني.

أخيرا، نسأل الله أن يحقق الآمال لخدمة أهدافنا في ترسيخ قواعد الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة لتعود الحياة إلى طبيعتها آمنة مستقرة بانتصار العدل، بانتصار القضية الفلسطينية.

وختاما، نقدم شكرنا وتقديرنا لجميع من شاركنا في هذا اليوم التضامني.

إن ما نسمعه ونشاهده في أراضينا المحتلة ينم عن رغبة إسرائيلية جامحة مسعورة في سحق المقاومة الفلسطينية واعتصار الشعب الفلسطيني في قوته اليومي، بدلا من التعامل مع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بإيجابية كحق مشروع، والاعتراف بها والتسليم بضرورة تجسيدها على الأرض في مؤسسات فاعلة بعد أن عجزوا عن مواجهة أطفال الحجارة. ولكني أقول لحكام إسرائيل من خلال تجربتنا الطويلة وكفاحنا المرير في مقاومة الاحتلال: إن النصر قريب، بالرغم من بطش العدو. والله الموفق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود مرة أخرى أن أعبر، بالنيابة عن اللجنة، للسيد القدومي عن دعمنا وتضامننا مع الشعب الفلسطيني.

وأطلب من المترجمين الشفويين ومن موظفي المؤتمرات أن يتحلوا بالصبر لبضع دقائق أخرى. وقبل أن أختتم هذه الجلسة الرسمية، أود أن أعرب عن الشكر لكل من بذل جهدا لعقدها، وعلى المساعدات التي قدمها بشكل خاص موظفو شعبة حقوق الفلسطينيين، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام ومكتب خدمات الدعم المركزية، فضلا عن كل مَن شارك فيها من المخبرين الصحفيين والمراسلين وغيرهم.

وأريد أن أذكِّر اللجنة أيضا بافتتاح معرض الفن الفلسطيني، الذي تنظمه اللجنة بالتعاون مع بعثة المراقب الدائم عن فلسطين، الساعة ١٨/٠٠ من هذا اليوم في البهو العام لمبنى الجمعية العامة. إن معرض هذه السنة، بعنوان ''مدن فلسطينية: صور من الحياة في بداية القرن العشرين'' وهو يتألف من مجموعة من الصور التي أُخذت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وسيعقب افتتاح المعرض حفل استقبال، والجميع مدعوون بإخلاص إلى حضوره.

وبعد هذه الجلسة مباشرة، في الساعة ١٣/٠٠ – أي بعد دقائق قليلة من الآن – سيعرض فيلمان، أحدهما باسم ''فلسطين: قصة أرض'' والآخر باسم ''ما بعد جنين''، على مسرح مكتبة داغ همرشولد. ويقدم هذان الفيلمان سردا للتطورات ذات الصلة بقضية فلسطين منذ عام ١٩٥٠ وحتى الوقت الحاضر. والجميع مدعوون بإخلاص إلى حضور هذين الفيلمين، اللذين توفر بشأنهما المزيد من المعلومات المفصّلة.

ومرة أخرى، أو أن أشكر جميع الذين انضموا إلينا وشاركوا في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.